Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (5), Issue (2): 30 Jan 2021
P: 119 - 134
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (5)، العدد (2): 30 يناير 2021 م
ص: 119 - 134

The effectiveness mechanisms to reduce poverty rate and improving the standard of living – A case study of South Darfur state –

Sofian Abuelbacher Adam
Faculty of Economic-University of Nyala || Sudan
College of Business & Economics || Qassim University || Saudi Arabia
Hassan Ali Osman
Asim Mohammed Alfadl
Faculty of Economic || University of Nyala || Sudan

Abstract: The study aimed to identify the effectiveness of the mechanisms that used to reduce the Poverty rate and improving the standard of living in the area of the study. Descriptive Analytical method was used. The primary data has been collected by using a questionnaire as the main tool of data collection from poor who have given projects during the period of study. A random sample consists of sixty persons was selected. The study concluded to the many results, the most important one is the effective role of the tools in reducing poverty in the state has been realized due to the analysis proved by Chi-Square indication of 0.05 reflected that there is an inverse relationship having a positive impact statistically between the projects of Zakat Chamber, microfinance and voluntary organizations and bettering livelihoods level in the state. The study recommended that the necessity for Zakat Chamber, microfinance and voluntary organizations to supervise and follow up the projects that given to poor in order to sustain their successfulness.

Keywords: Reducing Poverty Rate, Voluntary Organizations, Microfinance, Zakat Chamber.

فعالية الآليات المتبعة لخفض معدل الفقر وتحسين مستوى المعيشة – دراسة حالة ولاية جنوب دارفور –

سفيان أبو البشر آدم
كلية الاقتصاد || جامعة نيالا || السودان
كلية الاقتصاد والإدارة || جامعة القصيم || المملكة العربية السعودية
حسن علي عثمان
عاصم محمد الفضل
كلية الاقتصاد || جامعة نيالا || السودان

الملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية الآليات المتبعة لخفض معدل الفقر وتحسين مستوى المعيشة بمنطقة الدراسة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على المصادر الأولية مستخدمة الاستبيان أداة رئيسة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة الذي شمل الفقراء الذين حصلوا على مشروعات خلال فترة الدراسة، تم اختيار عينة عشوائية بسيطة حجمها (60) مفردة. خلصت الدراسة إلى فعالية الآليات المستخدمة في التقليل من حدة الفقر بالولاية، وذلك بإخضاع متغيرات الدراسة إلى اختبار(ت) للعينات المرتبطة عند مستوي دلالة 0.05 والذي أفضى إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المشروعات المقدمة عبر ديوان

الزكاة، مؤسسة التمويل الأصغر، والمنظمات التطوعية وتحسين المستوى المعيشي للأسر الفقيرة بمنطقة الدراسة. أوصت الدراسة بضرورة وضع آلية للإشراف والمتابعة للمشروعات المنفذة عبر تلك المؤسسات لاستدامة تلك النجاحات.

الكلمات المفتاحية: ديوان الزكاة – التمويل الأصغر- المنظمات التطوعية - تقليل معدل الفقر.

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أكبر التحديات التنموية التي تعاني منها معظم دول العالم بغض النظر عن مستوى تطورها أو تخلفها الاقتصادي والاجتماعي، فالفقر يعد مهدداً حقيقياً للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والأمني على الصعيدين المحلي والعالمي، فهو ظاهرة منتشرة بين شرائح المجتمع في مختلف بلدان العالم مع وجود تفاوت في حجم هذه الظاهرة بين بلد وآخر كما أن طرق مكافحتها والحد من انتشارها باستخدام الآليات والبرامج تختلف باختلاف تقدم هذه البلدان.

شهد السودان نمواً مطرداً في معدلات النمو الاقتصادي (2005-2011) أعقبه تراجع مريع في تلك المعدلات، من هنا أتت أهمية الدراسة بغرض التعرف على مدى فعالية الآليات المتبعة لخفض معدل الفقر وتحسين مستوى المعيشة وذلك من خلال البيانات النوعية والكمية المتحصل عليها من مجتمع الدراسة.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من الجهود المقدرة التي ظلت تبذل من قبل مؤسسات الدولة لخفض معدلات الفقر الا أن الآليات المستخدمة بالإضافة إلى تفاقم عوامل الفقر وتردي الأوضاع الاقتصادية حالت دون تحقيق الهدف المنشود بالقدر المطلوب. جاءت هذه الدراسة لتضاف لتلك المجهودات بغرض الاسهام في إيجاد الحلول لتلك الظاهرة التي القت بظلالها على السواد الأعظم من المجتمع السوداني والتي تميزت على أنها اعتمدت على استخدام ثلاث آليات في أن واحد لمعرفة مدى تأثير ذلك في الحد من وتخفيف الظاهرة. وتكمن مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما واقع ظاهرة الفقر بمنطقة الدراسة؟ وما هي أسبابها؟
2- ما السياسات (الآليات) التي اعتمدتها الدولة للقضاء على ظاهرة الفقر؟ وهل كانت فعالة؟
3- ما مدى تأثير تلك الآليات في التخفيف من حدة الفقر؟
4- ما طبيعة العلاقة بين آليات التقليل من حدة الفقر ومعدل الفقر؟

فروض الدراسة:

1- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات المقدمة للفقراء وتحسن مستوى الدخل لديهم.
2- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات المقدمة للفقراء وتحسن مستوى الانفاق لديهم.
3- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشروعات المقدمة وتحسن مستوى الاستهلاك لدى الفقراء.
4- هناك علاقة ذات دلالة بين المشروعات المقدمة وتحسن مستوى المشاركة الاجتماعية للفقراء.

أهداف الدراسة:

التعرف على أبعاد مشكلة الفقر وكيفية مواجهتها.

1- التعرف على أهم الآليات المستخدمة في الحد من الظاهرة وتقييم كفاءتها.
2- فحص العلاقة بين الآليات المستخدمة في الحد من الفقر ومستوى الفقر.

3- قياس أثر تلك الآليات على معدل الفقر

أهمية الدراسة:

1- التعرف على مدى كفاءة الآليات المستخدمة في التقليل من حدة الفقر وكيفية تدعيمها.
2- قد تفيد في التوصل إلى نتائج وتوصيات يستفاد منها في ايجاد الحلول المناسبة للتقليل من حدة الظاهرة

2. الإطار النظري والدراسات السابقة.

أولاً- الإطار النظري:

مفهوم الفقر

الفقر ظاهرة متعددة الجوانب تختلف مفاهيمها باختلاف الشعوب والثقافات، ومع ذلك فهي تعني شيئاً واحداً وهو الحرمان سواء أكان حرماناً مادياً أو حرماناً من فرص العيش بحرية وكرامة. لقد عرف الفقر بأنه (عدم كفاية) الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية، وعلى ذلك فإن أي شخص يقل دخله أو استهلاكه عن الحد الأدنى للحصول على الحاجات الأساسية، والذي يسمى بخط الفقر يعد فقيراً (عجمية وآخرون، 2006: 82). وتشير كثير من الدراسات والتقارير إلى وجود ارتباط قوي بين انتشار الفقر وبين المؤشرات الاجتماعية، مثل انخفاض الدخل وسوء التغذية وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والثقافة. بينما يرى العباسي الفقر بأنه "حرمان الإنسان من الحياة التي يمكن أن يعيشها وفق متطلبات احتياجاته الأساسية. وقد جاء في تقرير البنك الدولي الصادر للعام 1990م بأن الفقر هو "عدم القدرة على الوصول إلى أدنى حد من مستوى المعيشة".

نستنتج مما سبق صعوبة تحديد تعريف واحد للفقر، وعليه يمكن تعريف الفقر على أنه عدم القدرة على توفير الاحتياجات الضرورية للحياة في ظل محدودية الدخل خاصةً وأن الفقر تتداخل فيه العديد من العوامل والمؤشرات بشقيها الاجتماعي والاقتصادي.

أنواع الفقر:

ينقسم الفقر إلى عدة أقسام منها، (رضوان، 2011: 44 –50)

1- الفقر النسبي: يشير إلى التخلف وراء معظم الآخرين في المجتمع المحلي، بحيث يعتبر الشخص فقيراً فقراً نسبياً إذا كان ينتمي إلى واحدة من أدنى فئات الدخل في المجتمع.
2- الفقر المطلق: يكون الفقر مطلقا حينما لا تتمكن أية أسرة من تلبية 80% من الاحتياجات الدنيا من السعرات الحرارية التي حددتها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.
3- الفقر العابر: يشير إلى الفقر لأجل قصير أو مؤقت أو موسمي. نتيجة لسبب عارض يزول بزواله (الكوارث الطبيعية).
4- الفقر المزمن: هو الفقر طويل الأجل أو الفقر الهيكلي.
5- الفقر الريفي: هو الفقر المرتبط بالقصور في عملية التوزيع العادل لمتطلبات التنمية بشكل عام.
6- الفقر الحضري: هو الفقر الناتج عن التكدس البشري في الحضر مما ينتج عنه قصور الدولة في تلبية أهم متطلبات الحياة الكريمة.

أسباب الفقر

أهم مسببات الفقر، (مصطفى، 2011: 55 – ص125)

- التصحر: يؤدي التصحر إلى كل أشكال التقهقر لموارد الأرض الطبيعية المتمثلة في تدمير النظام الحياتي الكامن للأرض وانعدام الإنتاجية.
- الجفاف: يلعب الجفاف دوراً أساسيا في تحديد المعروض من السلع الغذائية لكثير من دول العالم.
- الزيادة السكانية: أن النمو السكاني المتزايد هو أحد الأسباب الرئيسية للفقر للعديد من بلدان العالم.
- انخفاض مستويات التعليم: على مدى الأربعة عقود الأخيرة أصبحت الأمية تمثل عائقاً أمام ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي مما ساعد بدوره في انتشار الفقر وتفشيه، وذلك في ظل الارتفاع المطرد في معدلات النمو السكاني.
- البطالة: تعد البطالة أحد مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية لما تفرزه من مشكلات اجتماعية وأخلاقية وأمنية. وتعتبر مسببا رئيسيا لتفشي ظاهرة الفقر في الدول النامية.
- التضخم: في ظل انخفاض مستوى الأجور وانخفاض القوة الشرائية للنقود نتيجة لارتفاع معدلات التضخم يعتبر ارتفاع تكاليف المعيشة أحد الأسباب الاقتصادية التي تسهم في ارتفاع معدلات الفقر.
- الفساد: ظاهرة عالمية، تؤثر في البنيان الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد، وتسهم في تفشي ظاهرة الفقر في كل البلدان وخاصة الدول النامية ذلك لما يلحقه من سوء استخدام للموارد العامة المتاحة.
- التكاليف الباهظة للإنفاق العسكري والحروب: في ظل الاضطرابات السياسية بين الدول تتجه الحكومات إلى زيادة الإنفاق العسكري على حساب الانفاق على التنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى انخفاض معدلات التنمية ومن ثم إلى تفاقم حدة الفقر.
- سوء توزيع الدخل القومي: يعتبر سوء توزيع الدخل وعدم العدالة في توزيعه من أهم الأسباب المسببة للفقر، (عجمية وآخرون، 2006: 22)

جميع الاسباب سابقة الذكر تنطبق على حالة السودان مما يدل على استفحال ظاهرة الفقر الشيئ الذي يحث على ضرورة ايلاء هذه الظاهرة قدرا من الاهتمام بغية ايجاد الحلول المناسبة.

آليات التقليل من حدة الفقر في السودان

ركزت الدراسة على ثلاث أنواع من الآليات المتبعة لخفض معدل الفقر على النحو الآتي:

أولا: مؤسسة ديوان الزكاة

مفهوم الزكاة

اقر الدين الإسلامي بوجود الفقر والفقراء، مما يدل على أن الفقر واقع حتمي موجود منذ بدء الخليقة، وبناءً على هذه الحقيقة، فقد رسم الدين الإسلامي المنهج الواضح الذي من خلاله تتم معالجة الفقر، وذلك من خلال تشريع الزكاة كآلية لمكافحة الفقر، حيث أقّر إعطاء مستحق الزكاة منها ما يغنيه، وجعل أمر تنظيمها في يد الدولة، فتنظيم الزكاة يساهم في زيادة فاعليتها بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع المسلم، كما حث الدين الإسلامي على بذل الصدقات والهبات والتبرعات على افراد المجتمع حتى تتكامل مع أموال الزكاة.

تعرف الزكاة في الفكر الاقتصادي الإسلامي بأنّها فريضةٌ مالية، تقتطعُها الدولة أو من ينُوب عنها من الأشخاص أو الأفراد قسراً وبصفةٍ نهائية، دون أن يُقابلَها نفعٌ معين، وتفرضُها الدولة طبقاً للمقدِرة التكليفية

للمُموّل، وتستخدمُها في تغطية المصاريف الثمانية المُحدَّدة في القرآن الكريم والتي تتضمن شريحة الفقراء، والوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة في الإسلام (عناية، 1991: 5).

فالزكاة فريضة مالية يجب إخراجها ليتم توزيعها لمستحقيها من الفقراء، وهذا يعكس التكافل والتعاون والتراحم بين المجتمعات المسلمة، وقد اكدت الدراسات الحديثة بأن الزكاة آلية رائدة في مكافحة الفقر من خلال تجربة كل الدول الإسلامية التي انتهجت من الزكاة آلية لمجابهة الفقر، وخير دليل على ذلك أن الخليفة عمر بن عبد العزيز حينما وجه بيت المال بصرف مال الزكاة وحينها لم يجد بيت المال من تصرف عليه الزكاة، لأن المجتمع أصبح مكتفياً ذاتياً ولا يحتاج إلى الزكاة، وهذا نتيجة للتطبيق التراكمي للإنفاق السليم على مصارف الزكاة.

دور الزكاة في علاج مشكلة الفقر في السودان

يتمثل دور الزكاة في علاج مشكلة الفقر في أنه يساهم في تحويل الفقراء القادرين على العمل إلى منتجين، وأنها تزيد من القوة الشرائية للنقود بنقلها إلى الفقراء الذين ينفقونها على الضروريات، كما توجه أموال الزكاة أحياناً إلى التنمية الاقتصادية الذاتية داخل البيوت الفقيرة من خلال تمويل المشروعات الصغيرة مما يساهم بدوره في علاج مشكلة الفقر (فطر، 2018: 159).

إن من بين مقاصد الدين الإسلامي رفع المستوى المعيشي للفقراء وتحويلهم إلى طاقة إنتاجية في المجتمع، فلا يقتصر الأمر على منحهم إعانة وقتية بل تمليكهم وسائل إنتاج مختلفة وهذا ما قام به ديوان الزكاة لا سيما في منطقة الدراسة مما ادى إلى تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

الزكاة هي المورد المالي والتشريع المالي الأول الذي يواجه به الإسلام اختلال التوزيع في الدخول بين الأفراد، فيعمل من خلالها على تضييق الفجوة بين طبقات الأغنياء والفقراء، ولا تعد الزكاة هي الوسيلة الوحيدة لإعادة توزيع الدخل والثروة بل أردفتها الشريعة الإسلامية بوسائل أخرى منها الميراث، الفيء، الغنائم، الصدقات، الأوقاف، الكفارات، الأضاحي وزكاة الفطر، فهذه الوسائل تؤدي وبدرجات مختلفة إلى إعادة توزيع الدخل والثروة. لا يوجد في الأنظمة الاقتصادية الوضعية نظاماً يملك أداة لإعادة توزيع الدخل والثروة تتصف بالاستمرار وتهدف إلى إشباع حاجات الفقراء في المجتمع مثل ما تحققه شعيرة الزكاة، (علي، 2003)، ص157.

أكد علماء الاقتصاد الإسلامي على ضرورة وأهمية تحصيل الزكاة بالحق واستخدامها في مصارفها بالحق ومنع الإسراف والتبذير في تحصيلها أو استخدامها في مجالات الترف فعندما يعطى الفقير من أموال الزكاة وتتم مساعدة الذين أثقلتهم الديون وإقامة المرافق العامة وغيرها، كل هذا يؤدى إلى زيادة القوة الإنتاجية للمجتمع ويزداد الدخل القومي، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى دخول الأفراد جميعاً وبذلك ترتفع الكفاية الإنتاجية لكل منهم، وترتفع مستويات الدخول، ولنا في صدر الدولة الإسلامية الأدلة على ذلك، ففي عهد عمر بن عبد العزيز ارتقى مستوى المعيشة للأفراد لدرجة أنهم لم يجدوا فقيراً أو مسكيناً لإعطائه الزكاة.

ظاهرة الفقر تعتبر من أكبر المعضلات التي تواجهه المجتمع السوداني، حيث تشير دراسة قدمها الأمين العام لديوان الزكاة بالسودان في المؤتمر العالمي السابع للزكاة، في الكويت عام 2007م، إلى أن 87% من سكان الريف و82% من سكان الحضر يعيشون دون حد الكفاف، لذلك اتسعت رقعة الفقر في السودان. تفشي عوامل الإفقار في المجتمع السوداني تجعل من المهم جداً أن ينوع ديوان الزكاة من وسائله في مكافحة الفقر، وذلك بإتاحة نسبة أكبر من موارد الزكاة لتمليك مستحقيها مشروعات إنتاجية تعينهم على رفع مستويات دخولهم.

تتمثل منهجية ديوان الزكاة في تمويل المشروعات الإنتاجية في قيام المجلس الأعلى لأمناء الزكاة سنوياً بوضع السياسات العامة للصرف من موارد الزكاة وتحديد النسب التي تؤول إلى كل صنف من مستحقيها وذلك استناداً إلى

توجيهات المؤتمر العالمي للزكاة الذي أوصى بالمفاضلة بين مستحقي الزكاة وفقاً لأولويات يحددها ديوان الزكاة، كما أوصى ذات المؤتمر بإمكانية التوسع في تمليك المستحقين للزكاة وسائل إنتاج بأكثر من الصرف العيني والنقدي تحقيقاً للاكتفاء. هذا ويتم تمليك أموال الزكاة لمستحقيها عبر إنشاء المشروعات الإنتاجية وفقاً للشروط التالية: (الفادني، 2007: 6)

1- تمليك الفقراء للمشروعات فعلاً وقانوناً، بحيث يتمتعون بجميع الحقوق الناشئة عن هذه الملكية.
2- أن تقتصر ملكية المشروعات على مستحقي الزكاة، بحيث لا يشاركهم في ذلك غير المستحقين.
3- أن تقع المشروعات ضمن أولويات المستحقين بشكل عام.

العلاقة بين الزكاة والفقر

تظهر العلاقة العكسية بين الزكاة والفقر من خلال تمليك الفقراء القادرين على العمل وسائل الإنتاج وتحويلهم إلى طاقة إنتاجية في المجتمع مما يساعد على خروجهم من دائرة الفقر. كما أن زكاة المال تساعد على القضاء على ظاهرة تمركز الثروات في يد فئة قليلة من الناس، فهي تنمى موارد الفقير المثقل بالديون من ناحية وتحفز الغني على استثمار أمواله مما يقود في الأمد القريب إلى تقريب الفوارق بين الطبقات. بالإضافة إلى ذلك فإن الزكاة تعالج مشاكل اقتصادية واجتماعية كالتضخم والركود الاقتصادي والبطالة وهذا بدوره يؤدي إلى التقليل من حدة الفقر.

ثانياً: مؤسسة التمويل الأصغر

مفهوم التمويل الأصغر

يعرف التمويل الأصغر بأنه تقديم حزمة أو من الخدمات المالية وغير المالية للفئات من الفقراء النشطين اقتصادياً الذين يعملون لحسابهم الخاص، ويملكون أعمالاً أو أنشطةً يديرونها بأنفسهم، وتم تأسيسها في أغلب الأحيان من مواردهم الذاتية (عبد الرحمن، 2014: 14). كما يعرف التمويل الأصغر بأنه برنامج لتقديم القروض صغيرة الحجم بالإضافة لخدمات التأمين والادخار وغيرها للفقراء للدخول في مشروعات مدرة للدخل من أجل توفير سبل العيش لهم ولأسرهم (ابراهيم، 2010: 16). بينما ترى وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي التمويل الأصغر بأنه توفير الخدمات المالية والمصرفية للعملاء من الفقراء النشطين اقتصادياً وغير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية.

مساهمة مؤسسة التمويل الأصغر في مكافحة الفقر في السودان

ساهمت مؤسسة التمويل الأصغر في الحد من ظاهرة الفقر بما يلي:

1- إنشاء وحدات للتمويل الأصغر بعدد تسعة مصارف وفقاً لتخصصاتها المختلفة، وقد بلغ حجم التمويل الممنوح خلال العام 2008م لشرائح المجتمع المختلفة ملياري جنيه لعدد 260 مشروع بنسبة 51% للرجال و49% للنساء، وذلك عبر الضمان الشخصي، ضمان المجموعة، ضمان المرتب أو المعاش، ضمان الأفراد غير المتعاملين مع المصارف بضمان شخص معروف.
2- قيام بنك الأسرة كمؤسسة متخصصة في التمويل الأصغر برأس مال قدره 100 مليون جنيه.

3- تبنَّتْ وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل وبالتعاون مع بنك السودان المركزي، مشروع محفظة التنمية الاجتماعية لتمويل أنشطة صغار المنتجين والحرفيين والمهنيين، كما تم إنشاء محفظة الخريجين والمرأة وصندوق رعاية الطلاب وغيرها.
4- نفذت وزارة المالية والاقتصاد الوطني، البرنامج الوطني للتخفيف من حدة الفقر في مجالات التعليم والصحة وتوفير مياه الشرب النقية.
5- التوسع في عددٍ من المؤسسات الصحية (المستشفيات، وحدات الرعاية الصحية الأولية، كليات الطب، المعاهد التدريبية، توطين العلاج بالداخل، تبني استراتيجيات العلاج المتكامل لأمراض الطفولة ودحر الملاريا وبرامج الأمومة الآمنة والطفولة السليمة).
6- في مجال توفير المأوى للفقراء، وتوفير الحيازة المأمونة للشرائح الضعيفة، تم إنشاء (الصندوق القومي للإسكان والتعمير) ليبدأ في توفير الوحدات السكنية اللائقة والمناسبة التكلفة.
7- في مجال العمل ومحاربة البطالة وامتصاص آثار ثورة التعليم العالي، جاء مشروع (الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين)، حيث بلغ عدد المستوعبين في هذا المشروع 10184 من خريجي الجامعات والمعاهد التقنية في العام 2008م بتمويلٍ قدره 26.3 مليون جنيه.

مما يدلل على أن التمويل الأصغر قد ساهم بقدر كبير في تمويل قيام المنشآت والمشروعات الصغيرة وقد أثر ذلك بشكل إيجابي في تحسين الظروف الاقتصادية للمستفيدين، لكن ما يعاب على تلك المبادرة أن هناك حجم مقدر من هذا التمويل لم يوجه إلى الجهات التي تعاني من الفقر والبطالة وخاصة في المناطق الريفية حيث يتمركز الفقراء، بالإضافة إلى ضعف المتابعة والتدريب.

تحديات تطبيق التمويل الأصغر في السودان

من أكبر التحديات التي تواجه التمويل الأصغر في السودان عدم وجود ضمانات كافية لدى طالب التمويل (الفقير) يتم تقديمها للبنك للجوء إليها عند فشل العميل في سداد الدين، وهي تعتبر معضلة أساسية لأن المستهدفين لا يملكون الضمانات الكافية التي يمكن تقديمها للبنك بغرض اكمال متطلبات التمويل، مما ينتج عنه حرمان الفقير من الحصول على التمويل وبالتالي يتحول لصالح فئات أخرى غير مستهدفة (أبوعاقلة، 2014: 38).

بالإضافة إلى أن معظم التمويل الأصغر يمنح لفئات أخرى غير الفئة الفقيرة التي تعاني من شدة الفقر مما يعيق نجاح البرامج المقدمة لمحاربة الفقر.

العلاقة بين التمويل الأصغر والفقر

هناك علاقة عكسية بين التمويل الأصغر والفقر تظهر من خلال العلاقة الطردية بين التمويل الأصغر وتحسن المستوى المعيشي للمستفيدين، فقد يساعد التمويل الفقراء على زيادة إنفاقهم على الغذاء والتعليم والصحة وشراء السلع المعمرة وزيادة مدخراتهم (نورالدين وعبد الله، 2018: 15) وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر.

ثالثاً: المنظمات التطوعية

مفهوم المنظمات التطوعية

تعتبر المنظمات الطوعية (غير الحكومية) أحد أهم الأدوات التي حظيت باهتمام كبير على المستوى الدولي والإقليمي لتقديم الخدمات للمجتمعات الفقيرة بغرض تخفيف حدة الفقر، فالمنظمات غير الحكومية أصبحت

واسعة الانتشار نتيجة للحروب، والكوارث وانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها والتي تعتبر اللاعب الاساسي في تفشي ظاهرة الفقر.

تعرف المنظمات غير الحكومية بأنها وكالات تطوعية تقوم بسد النقص في مجالات (التعليم، الصحة، المياه، توفير الغذاء، بناء القدرات... الخ) وذلك نتيجة للكوارث الطبيعية أو الكوارث بفعل الانسان، هذا بالإضافة إلى المساعدات المباشرة التي تقدمها للشرائح الضعيفة من الفقراء والمحتاجين. كما يعرف البنك الدولي المنظمات غير الحكومية بأنها الهيئات الخاصة التي تهدف لتقليل المعاناة النسبية عن كاهل المواطن المغلوب على أمره.

دور المنظمات التطوعية في مكافحة الفقر في السودان

تبذل المنظمات التطوعية في السودان جهوداً كبيرة رغم الصعوبات والمعوقات التي تواجهها. ومن تلك الجهود المبذولة مجابهة مشاكل الجفاف والتصحر والفقر والجهل والمرض والحروب وما ينجم عنها من دمار ونزوح وتشرد ولجوء.

تقدم المنظمات بالسودان أنواعاً متعددة من الدعم تتمثل في الإغاثة العاجلة ومكافحة الكوارث وإعادة التعمير، هذا إلى جانب الرعاية الطبية والخدمات التعليمية وخدمات مياه الشرب، مما يبين سعيها الجاد في سبيل الوصول إلى التنمية الشاملة المستدامة مستهدفة في ذلك رفاهية الإنسان.

تنتهج المنظمات التطوعية بالسودان نهجاً استراتيجياً في التعامل مع المشكلات التي يجابهها السودان، وذلك لأنها لا تقتصر في عملها على المعالجات الآنية بل تجتهد في إيجاد الحلول الجذرية لسائر مشكلات البلاد في مقدمتها احتواء آثار الحرب وإعادة توطين النازحين وتهيئة سبل الحياة الحرة الكريمة. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية فقد بدأت هذه المنظمات في الاتجاه إلى تنمية قدرات القطاعات التي تتعامل معها وإعانتها على تمليك وسائل الإنتاج ومنحها التمويل اللازم لإدارة وتبني المشاريع المنتجة ورفع كفاءتها بالتوعية والتدريب حتى تعتمد على ذاتها، بدلاً من الاعتماد على الإغاثة والإعانات (صالح، 2016: 109).

العلاقة بين المنظمات التطوعية والحد من الفقر

تتجلى العلاقة العكسية بين المنظمات التطوعية والحد من الفقر، في أن المنظمات تقدم هبات ولا تشترط استردادها فتساعد بذلك في سد الاحتياجات الأساسية للفقير، بجانب ذلك فإنها تساهم بشكل فعال في مجال توفير وتقديم الخدمات الأساسية من تعليم وصحة ومياه وغيرها بالإضافة إلى إقامة الورش التدريبية لرفع وبناء قدرات المجتمع. على الرغم من أن تقديم الهبات للفقراء لا يسهم بشكل فعال في تحسين أوضاعهم إلا أن تحفيزهم وإمدادهم بالأدوات الضرورية من قبل المنظمات يؤدي إلى نتائج أفضل في تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ليتحولوا إلى أعضاء عاملين ومنتجين الأمر الذي يقلل من معدلات الفقر.

فعالية وكفاءة آليات مكافحة الفقر بولاية جنوب دارفور

في إطار تقييم فعالية الآليات المستخدمة في التقليل من حدة الفقر بمنطقة الدراسة، وفي إطار المقارنة بين تلك الآليات وكشف مدى فاعليتها، تستنتج الدراسة أن آلية الزكاة هي الأكثر كفاءةً بين تلك الآليات المستخدمة في مكافحة الفقر لأن الديوان دأب على تمليك الفقراء مشروعات إنتاجية حيوية وأغلبها تتميز بالاستدامة والاستمرارية. وهذا لا يعني أن الآليات الأخرى ليست لها دور كبير في مكافحة الفقر، فبالرغم من المغالطات والأقوال الصادرة من بعض الجهات بأن المنظمات كآلية من آليات مكافحة الفقر لم تشترط على التمويل المسترد وبالتالي فإن كل المشروعات التي كانت تحت إشرافها لم تكتسب الاستدامة الذاتية، باعتبار أن عقلية المجتمع المرتبطة بالإغاثة تقوم

على أن مال المنظمات عبارة عن هبات. ولكن ترى الدراسة هنا أن المنظمات ساهمت بشكل كبير في مجال توفير وتقديم الخدمات الأساسية من تعليم وصحة ومياه وغيرها وبالتالي تكون قد ساهمت بصورة غير مباشرة في الحد من وطأة الفقر. أما بالنسبة لمؤسسة التمويل الأصغر فقد ساهمت نوعاً ما في التخفيف من حدة الفقر إلا أن تمسكها بمسألة الضمانات كشرط أساسي في عملية التمويل والتي يتعذر توفرها غالبا لدى العميل (الفقير) الذي أنشئ التمويل الأصغر من أجله، الأمر الذي يتيح فرصة منح التمويل لفئات أخرى لديها القدرة على توفير الضمانات (غير الفئة الفقيرة والأشد فقراً) في المجتمع مما يقلل من جهود مؤسسة التمويل الأصغر ومن فعاليتها كأحد الأذرع المهمة في التقليل من حدة الفقر في الولاية.

واقع ظاهرة الفقر في ولاية جنوب دارفور

هناك اختلاف وتضارب حول إحصائيات الفقر في منطقة الدراسة لذلك ركزت الدراسة على عرض ملامح الفقر فيها عبر رصد العديد من ظواهر الفقر المنتشرة في المنطقة، والتي تتمثل في الآتي: (عبد الرحمن، 2014: 46)

- تزايد معدلات الهجرة والنزوح من الريف إلى الحضر مما أؤدي إلى تفاقم المشكلة الاقتصادية.
- انتشار ظاهرة السكن العشوائي حول المدن.
- انتشار وتفشي الأوبئة والأمراض المستوطنة والعجز عن توفير الدواء والعلاج.
- ارتفاع نسبة الأمية وسط المواطنين وتسرب الأطفال من المدارس.
- معاناة معظم المواطنين من نقص الغذاء وتفشي سوء التغذية ونقص الوزن لدى الأطفال.
- انتشار الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة.
- ارتفاع معدلات الجريمة.
- انتشار ظاهرتي التسول وتشرد الأطفال.
- ارتفاع ظاهرة العزوف عن الزواج وسط الشباب.
- انخفاض مستوى الدخل لدى غالبية السكان.
- انتشار ظاهرة عمالة الأطفال.
- انتشار ظاهرة ترويج المخدرات وسط الفئات الفقيرة في المجتمع.

مما سبق وبالإشارة إلى الظواهر أعلاه يتضح أن منطقة الدراسة تعاني بقدر كبير من حدة الفقر وأن الفقر يضرب بعمق في هذه الولاية ويتركز الجانب الأعظم منه في المناطق الريفية، وأن معظم السكان يعيشون تحت خط الفقر بمعدل دخل أقل من دولار أمريكي في اليوم وأن السكان يرزحون تحت وطأة الفقر المدقع، ويكدح معظمهم من أجل الحصول على لقمة عيش كريمة لأنفسهم وأسرهم، ناهيك من الخدمات الأساسية.

ثانياً- الدراسات السابقة:

1- دراسة (فطر، 2018): هدفت الدراسة إلى قياس محددات الفقر في السودان خلال الفترة 1985 – 2015م. تمثلت مشكلة الدراسة في أن هناك جهودا بذلت من الدولة للحد من ظاهرة الفقر إلا أنها مازالت عقبة ماثلة أمام الدولة. اتبعت الدراسة المنهج القياسي لتحديد وقياس أهم المتغيرات التي تؤثر على الفقر. أهم نتائج الدراسة ضعف نسبة الإنفاق التنموي. ومن اهم توصيات الدراسة ضرورة زيادة معدل الإنفاق التنموي

2- دراسة (مصطفى، 2011) هدفت الدراسة إلى وصف وتحليل ظاهرتي الفقر والبطالة في محافظة خان يونس. ومن أهم نتائج الدراسة: تفاقم مشكلة الفقر والبطالة في البلاد بسبب الحرب التي دامت عقودا من الزمان.

أوصت الدراسة بالعمل على توسيع وزيادة مؤسسات التعليم وخاصة في المناطق النائية عن مراكز تجمع السكان، وفتح مراكز لمحو الأمية وتدريب النساء على الأعمال النسوية.

3- دراسة (بله، 2010) هدفت الدراسة إلى معرفة دور ديوان الزكاة في مكافحة الفقر في السودان. أتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والوصفي. أهم نتائج الدراسة، ضعف الجهود المبذولة من قبل الدولة لمحاربة الفقر، هناك دور كبير يقوم به ديوان الزكاة ولكن حجم الظاهرة أكبر من هذا الدور. ومن أهم توصيات الدراسة: إصلاح السياسات الاقتصادية، إيقاف الحرب في البلاد، تركيز ديوان الزكاة على الصرف الرأسي وذلك بتمليك وسائل الإنتاج بدلاً من التركيز على الدعم المباشر.

4- دراسة (عبد الله، 2007) هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم التدابير التي يمكن أن تتخذ لتقليل حدة الفقر في السودان بالإضافة إلى كشف العلاقة بين برامج الإصلاح الاقتصادية والتنموية وتوزيع الدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات معقولة من النمو الاقتصادي. أهم نتائج الدراسة، السياسات التي أتبعتها الدولة (الاستخصاص، تسريح العاملين) لها دور في زيادة الفقر على المستوى الاجتماعي، وأوصت الدراسة بضرورة التوزيع العادل للثروة وعدم تمركز التنمية في مناطق دون أخرى والتوزيع العادل لفرص العمل بين المواطنين وعدم التحيز في ذلك.

5- دراسة (نورالدين وعبد الله، 2018): تناولت الدراسة دور تمويل المشروعات الصغيرة في مكافحة الفقر بولاية شمال دارفور، وقد هدفت إلى تسليط الضوء على تجربة المصارف ومؤسسات التمويل الاصغر وبيان مدى أثر التمويل الممنوح للمستفيدين على مستوى معيشتهم. شملت عينة الدراسة البالغ حجمها 383 مفردة أصحاب المشروعات الصغيرة الذين تحصلوا على تمويل لمشروعاتهم. خلصت الدراسة إلى أن المصارف ومؤسسات التمويل الاصغر تواجه مشاكل تحد من قدرتها على الوصول إلى المستهدفين. أكدت نتائج التحليل الاحصائي عبر إحصائية مربع كاي تربيع عند مستوى معنوية 0.05 أن هناك علاقة طردية بين تمويل المشروعات الصغيرة وزيادة مستوى دخل أصحاب تلك المشروعات. أوصت الدراسة بتدعيم ونشر ثقافة العمل الحر والتمويل الاصغر وزيادة التوعية المصرفية.

3. منهجية الدراسة وإجراءاتها.

منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بغرض تشخيص مشكلة البحث، والمنهج الإحصائي الذي من خلاله تم اختبار فرضيات البحث والتأكد من صحتها.

حدود الدراسة:

- **الحد المكاني:** ولاية جنوب دارفور
- **الحد الزماني:** غطت الدراسة الفترة من العام 2005م إلى 2019م.

عينة الدراسة

يهدف هذا المحور إلى تحليل البيانات وتحديد العلاقات بين متغيرات الدراسة وصولاً للعلاقات الإحصائية التي توضح صحة الفرضيات.

جدول رقم (1): تكرارات المعلومات الأساسية لعينة الدراسة

التصنيف	البيان	العدد	النسبة
النوع	ذكر	49	%81.7
	أنثى	11	%18.3
الفئة العمرية	25- 35 سنة	3	%5
	36- 45 سنة	29	%48.3
	46 - 55 سنة	17	%28.3
	56 سنة فأكثر	11	%18.3
الحالة الاجتماعية	متزوج	48	%80
	عازب	3	%5
	أرمل	9	%15
نوع المشروع	خدمي	17	%26.7
	تجاري	15	%25
	صناعي	12	%20
	زراعي/حيواني	16	%28.3
المستوى التعليمي	أمي	13	%21.7
	أساس	20	%33.3
	ثانوي	15	%25
	جامعي	12	%20
الجهة المانحة	منظمة	10	%16.7
	زكاة	25	%41.7
	تمويل اصغر	25	%41.7

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

يتبين من الجدول (ا) أعلاه أن 81.7% من عينة الدراسة والتي تمثل المستفيدين من المشروعات هم من الذكور وغالبيتهم متزوجون بنسبة 80% مما يعني إعالتهم لأسر بما يشير إلى أن المشروعات المقدمة وجهت فعلاً لاستهداف المستفيدين الذين يعولون اسر وذلك بغرض تحسين أوضاعهم المعيشية. 48.3% من المستفيدين هم في الفئة العمرية 36 – 45 سنة وهي الفئة الأنسب والأكثر قدرة على إدارة المشروعات من حيث المقدرة البدنية والإدارية، توزعت أنواع المشروعات المقدمة للمستفيدين (زراعي/حيواني، تجاري، صناعي وخدمي) بنسب أقرب إلى التماثل حيث تراوحت في المدى من 20 إلى 28.3% ويشير هذا التنوع في المشروعات المقدمة إلى استهداف كافة فئات المجتمع كل حسب مقدراته وخبراته في المجال المعين ذلك بما يحقق الفائدة المرجوة من المشروع، فيما يخص المستوى التعليمي للمستفيدين هناك فقط 21.7% أميين بينما 78.3% لديهم مؤهلات علمية تتراوح بين التعليم الأساسي والجامعي مما يشير إلى تمتع أفراد المجتمع المستفيدين من تلك المشروعات بقدر من الوعي التعليمي مما يساهم بقدر كبير في إدارة المشروعات المقدمة إليهم بدرجة من الإدراك والوعي الإداري. من المؤشرات الإحصائية الوصفية السابقة يتبن أن الجهات المانحة لتلك المشروعات ركزت على المستفيدين الذين تتوفر لديهم فرص أكبر لإنجاح المشروعات المقدمة إليهم.

جدول رقم (2): إحصاءات حجم الأسرة وعدد العمالة في المشروع

المقياس	حجم الأسرة	عدد العمالة بالمشروع
المتوسط	8.05	2.05
المنوال	8	1
أقل عدد	2	1
أكبر عدد	15	10

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019م.

يوضح الجدول (2) أن متوسط حجم الأسرة للعينة المستفيدة هو 8 أفراد وأن متوسط عدد العمالة هو 2 عامل للمشروع مع أن غالبية المشروعات بها عامل واحد مما يشير إلى صغر حجم المشروعات وذلك بما يتوافق مع المقدرات الإدارية والفنية لتسيير المشروع بواسطة الأسر المستفيدة

4. عرض النتائج ومناقشتها.

للتعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات المقدمة للمستفيدين تم استخدام اختبار (ت) والذي يستخدم للحكم على دلالة الفروق ومعنويتها بين متوسطي عينتين مرتبطتين كتلك الحالة التي تنطبق على هذه الدراسة.

تم حساب متوسطات الدخل والاستهلاك والإنفاق ومستوى المشاركة الاجتماعية لعينة الدراسة قبل وبعد الاستفادة من المشروع (عينة مرتبطة) وذلك بغرض التحقق من أن هناك أثر معنوي بين تلك المتوسطات قبل وبعد الاستفادة من المشروع، ولغرض اختبار مدى دلالة الفروق بين الاختبار القبلي والاختبار البعدي، لا بد من التأكد من أن قيمة الارتباط (r) بين الاختبارين موجبة وذلك لكل المتغيرات محل الدراسة، وقد كانت النتائج على النحو الاتي:

جدول رقم (3): معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة

م	متغيرات الدراسة	العدد	معامل الارتباط	Sig.
1	متوسط الدخل قبل وبعد المشروع	60	.901	0.00
2	متوسط الإنفاق قبل وبعد المشروع	60	.844	0.00
3	متوسط الاستهلاك قبل وبعد المشروع	60	.951	0.00
4	متوسط المشاركة قبل وبعد المشروع	60	.630	0.00

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019م.

من الجدول (3) نجد أن كل معاملات الارتباط بين قيم المتغيرات القبلية والبعدية موجبة (معنوية) وقوية تتراوح بين (0.63 و0.95)، وقد تم اختبار الفرضيات لمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

أولاً: فيما يتعلق بمستوى الدخل

الفرض العدمي: لا توجد فروق معنوية بين متوسط دخل الأسر قبل وبعد الاستفادة من المشروع

الفرضية البديلة: هناك فروق معنوية بين متوسط دخل الأسر قبل وبعد الاستفادة من المشروع (متوسط الدخل بعد المشروع أكبر من متوسط الدخل قبل المشروع)

جدول رقم (4): الاحصاءات الوصفية لمتغير الدخل

م	متغير الدخل	المتوسط	العدد
1	الدخل بعد المشروع	5550.50	60
2	الدخل قبل المشروع	2954.17	60

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019م.

جدول رقم (5): اختبار (ت) للمقارنة بين مستوى الدخل قبل وبعد الاستفادة من المشروع

الدخل قبل وبعد	Paired Differences					t	df	Sig.
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Std. Error Mean	I of the Difference.C				
				Lower	Upper			
	2596.33	3607.80	465.76	1664.34	3528.33	5.57	59	0.00

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019م.

تدل النتائج على أن مستوى دخل المستفيدين تحسن بعد الاستفادة من المشروع مما يترتب عليه ارتفاع المستوى المعيشي للأسرة وذلك عند مستوى دلالة (α=0.05)

حيث أن قيمة (ت=5.57) أكبر من قيمة (ت) الجدولية (2.00) عند مستوى دلالة α = 0.05

مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أن للمشروع تأثير إيجابي على تحسين مستوى دخل الأسر المستفيدة من المشروع.

ثانياً: فيما يتعلق بمستوى الإنفاق على السلع الضرورية

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إنفاق الأسر على السلع الضرورية قبل وبعد الاستفادة من المشروع.

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إنفاق الأسر على السلع الضرورية قبل وبعد الاستفادة من المشروع (متوسط الانفاق بعد الاستفادة من المشروع أكبر منه قبل الاستفادة)

جدول رقم (6): الاحصاءات الوصفية لمتغير الانفاق

م	متغير الانفاق	المتوسط	العدد
1	الإنفاق بعد المشروع	4215.00	60
2	الإنفاق قبل المشروع	2974.67	60

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019م.

جدول رقم (7): اختبار (ت) للمقارنة بين مستوى الانفاق قبل وبعد الاستفادة من المشروع

الإنفاق قبل وبعد	Paired Differences					t	df	Sig.
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Std. Error Mean	I of the Difference.C				
				Lower	Upper			
	1240.33	2277.72	294.05	651.94	1828.73	4.22	59	0.00

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019م.

تدل هذه النتائج على أن مستوى الإنفاق على السلع والخدمات الضرورية للمستفيدين زاد بعد الاستفادة من المشروع، وذلك عند مستوى دلالة (α=0.05).

بما أن قيمة (ت=4.22) أكبر من قيمة (ت) الجدولية (2.00) عند مستوى دلالة α = 0.05

فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن للمشروع تأثير إيجابي على زيادة مستوى إنفاق الأسر على السلع والخدمات الضرورية.

ثالثاً: فيما يتعلق بمستوى الاستهلاك الشهري

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الاستهلاك الشهري قبل وبعد الاستفادة من المشروع.

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الاستهلاك الشهري قبل وبعد الاستفادة من المشروع (متوسط الاستهلاك بعد الاستفادة من المشروع أكبر منه قبل الاستفادة)

جدول رقم (8): الاحصاءات الوصفية لمتغير الاستهلاك:

م	متغير الاستهلاك	المتوسط	العدد
1	الاستهلاك بعد المشروع	4086.67	60
2	الاستهلاك قبل المشروع	2998.33	60

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019م.

جدول رقم (9): اختبار (ت) للمقارنة بين مستوى الاستهلاك قبل وبعد الاستفادة من المشروع

	Paired Differences						
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Std. Error Mean	C.I of the Difference		t	df	Sig.
				Lower	Upper			
الاستهلاك قبل وبعد	1088.33	1346.48	173.83	740.50	1436.17	6.26	59	0.00

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019م.

تدل هذه النتائج على أن مستوى الاستهلاك للمستفيدين زاد بعد الاستفادة من المشروع، وذلك عند مستوى دلالة (α=0.05).

بما أن قيمة (ت=6.26) وأكبر من قيمة (ت) الجدولية (2.00) عند مستوى دلالة α = 0.05

فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أن للمشروع تأثير إيجابي (معنوي) على زيادة معدل الاستهلاك الشهري للأسر المستفيدة من المشروع.

رابعاً: فيما يتعلق بمستوى المشاركات الاجتماعية

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط المشاركة الاجتماعية قبل وبعد الاستفادة من المشروع.

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط المشاركة الاجتماعية قبل وبعد الاستفادة من المشروع (متوسط المشاركة الاجتماعية بعد الاستفادة من المشروع أكبر منه قبل الاستفادة)

جدول رقم (10): الاحصاءات الوصفية لمتغير المشاركة الاجتماعية

م	المشاركة الاجتماعية	المتوسط	العدد
1	المشاركة الاجتماعية بعد المشروع	459.50	60
2	المشاركة الاجتماعية قبل المشروع	239.17	60

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019م.

جدول رقم (11): اختبار (ت) للمقارنة بين مستوى المشاركة الاجتماعية قبل وبعد الاستفادة من المشروع

Paired Differences								
المشاركة الاجتماعية قبل وبعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Std. Error Mean	C.I of the Difference		T	df	Sig.
				Lower	Upper			
	220.33	434.77	56.13	108.02	332.65	3.93	59	0.00

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019م.

تدل هذه النتائج على أن معدل المساهمة (المشاركة) الاجتماعية للأسر المستفيدة من المشروع تحسن بعد الاستفادة من المشروع، وذلك عند مستوى دلالة (α=0.05).

بما أن قيمة (ت=3.93) وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية (2.00) عند مستوى دلالة α = 0.05

إذن نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن للمشروع تأثير إيجابي على ارتفاع معدل المشاركة الاجتماعية للأسر المستفيدة من المشروع.

كما أظهرت معلومات العينة محل الدراسة أن المشاريع المقدمة للمستفيدين حققت الاكتفاء الذاتي لحوالي 83% من إجمالي عدد الأسر، كما تراوحت نسب تقييم التجربة بواسطة المستفيدين بين 72% ناجحة 15% ناجحة لحد ما وفقط 13% أشاروا إلى أن التجربة لم تكن ناجحة في حين تمثلت أهم المشاكل التي واجهت المستفيدين من المشروعات في الآتي:

- ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج.
- صغر حجم التمويل المقدم.
- ضعف المقدرات الإدارية والفنية للمستفيدين.

من أهم النقاط التي يجدر الإشارة إليها في هذه الدراسة هي أن كل المشروعات التي تم تمويلها لم تحظى بالمتابعة والإشراف من قبل الجهات المانحة لها هذا بالإضافة إلى القصور التام المتمثل في عدم توفير جرعات تدريبية مناسبة للمستفيدين مما يعطي دلالة واضحة إلى أنه كان بالإمكان أن تكون الفائدة من تلك المشروعات أكبر مما كانت عليه إذا تم الاهتمام بهذين الجانبين مما قد يساهم بدوره في تحول المستفيدين من مرحلة الاكتفاء الذاتي المشار إليه من إفادات المستفيدين إلى التوسع الرأسي أو الأفقي في الاستثمار بما يعود بفوائد ذات قيمة أكبر يمتد نفعها على المستفيد والمجتمع ككل من خلال تنشيط حركة اقتصاد السوق المحلي

النتائج:

1- أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين المشروعات المقدمة عبر مؤسسة ديوان الزكاة وتقليل معدل الفقر.

2- كما دلت النتائج على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين المشروعات الصغيرة الممولة بواسطة مؤسسة التمويل الأصغر وتقليل معدل الفقر.

3- أيضا دلت النتائج على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين المشروعات المقدمة من قبل المنظمات التطوعية وتقليل معدل الفقر.

التوصيات والمقترحات.

1- التطبيق والتنفيذ السليم للآليات المستخدمة في التقليل من حدة الفقر.
2- وضع سياسات وبرامج للإسناد لمساعدة الفئات الفقيرة حتى تستطيع تحقيق أهدافها من التمويل.
3- آلية للإشراف والمتابعة للمشروعات المنفذة عبر ديوان الزكاة ومؤسسات التمويل الأصغر وحتى المنفذة عبر المنظمات التطوعية والتأكد من نجاح تلك المشروعات واستدامة استمراريتها.
4- الاهتمام بتدريب المستفيدين من المشروعات على إدارتها قبل تمليكهم تلك المشروعات.
5- مراجعة وتقييم سياسات التمويل بمؤسسة التمويل الأصغر حتى يجد كل الفقراء حظهم من التمويل الكافي.

المصادر والمراجع.

1. ابراهيم، بدرالدين (2010). "مقترح لتقييم وتصنيف أداء المصارف السودانية في منح التمويل الأصغر". مجلة المصرفي، ص16
2. أبو عاقلة، هيام (2014). "تقويم تجربة التمويل الأصغر في المصارف والمؤسسات المالية السودانية"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة. كلية الدراسات العليا، جامعة الجزيرة، ود مدني، جمهورية السودان، ص38.
3. الفادني، عبد القادر (2007). "تجربة في تمويل المشروعات الانتاجية وتمليكها للمستحقين" ورقة بحثية تم تقديمها في الملتقى العالمي السابع للزكاة، المنعقد بدولة الكويت خلال الفترة 24 – 25 مارس.
4. بله، بله (2010). "دور ديوان الزكاة في مكافحة الفقر في السودان"، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، جمهورية السودان.
5. رضوان، مصطفى (2011). "الفقر في طل العولمة". مجلة جامعة المنصورة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص44-ص50
6. صالح، أولقا (2016). "آليات وسياسات تخفيض الفقر وأثرها على البطالة في السودان"، رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، جمهورية السودان، ص109
7. عبد الرحمن، أسامة (2014). "سياسات التمويل الأصغر ودورها في الحد من نسبة الفقر"، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، جمهورية السودان. ص46
8. عبد الرحمن، خادم الله (2007). "تقويم جهود محاربة الفقر في ظل التحرير الاقتصادي في السودان"، رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الاسلامية، أم درمان، جمهورية السودان.
9. عجمية، محمد وآخرون (2006). "التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية وتطبيقية". مجلة جامعة الاسكندرية، مصر، ص82
10. مجذوب، علي (2003). "السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي-دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي". ط2، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم. ص157
11. غير منشورة. كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، جمهورية السودان.
12. عناية، غازي (1991). "الزكاة والضريبة". منشورات دار الكتب، المطبوعات الجميلة، الجزائر، ص5
13. فطر، حسن (2018). "قياس محددات الفقر في السودان"، رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الدراسات العليا، جامعة نيالا، نيالا، جمهورية السودان، ص159
14. مصطفى، مراد (2011). "أسباب وآثار الفقر والبطالة في فلسطين"، رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الدراسات العليا، النيلين، الخرطوم، جمهورية السودان.
15. نورالدين، محمد وعبد الله، محمد (2018). "دور تمويل المشروعات الصغيرة في مكافحة الفقر في ولاية جنوب دارفور". مجلة جامعة الفاشر للعلوم الانسانية، ص5